

العدالة المناخية والأمن الغذائي من منظور القانون الدولي

Climate Justice and Food Security from the Perspective of International Law

أ.د عيسى علي^{1*}¹ كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تيارت الجزائر ، ali.aissa@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2025/07/14

تاريخ القبول: 2025/06/25

تاريخ الاستلام: 2025/03/15

ملخص:

أصبحت التغيرات المناخية مصدر قلق عالمي، حيث تؤثر بشكل مباشر على الأمن الدولي، خاصة فيما يتعلق بالحق في الغذاء، وتوافر المياه العذبة، والبيئة السليمة. تؤدي هذه التغيرات إلى تفاقم العدالة المناخية من خلال تلوث الهواء، وارتفاع درجات الحرارة، واتساع ظاهرة الاحتباس الحراري. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي، وعلاقتها بالاتفاقيات المناخية، مع استعراض الجهود الدولية والوطنية المبذولة لمواجهة تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي.

كلمات مفتاحية: العدالة المناخية ، الامن الغذائي ، حقوق الانسان ، الحق في البيئة

Abstract: Climate change poses a significant threat to global security, impacting the right to food, access to fresh water, and a healthy environment. Its effects hinder climate justice by contributing to air pollution, rising temperatures, and global warming.

This study examines key agreements on food security and their link to international climate change efforts, highlighting global and national initiatives to mitigate climate change's impact on food security.

Keywords Climate justice, food security, human rights, the right to the environment.

1. مقدمة:

تشكل التغيرات المناخية، بما في ذلك الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض، أحد أكبر التحديات التي باتت تحظى باهتمام المجتمع الدولي، نظرًا لتأثيرها المباشر على الأمن الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالحق في الغذاء الكافي وتوفر المياه العذبة الصالحة للشرب، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالحق في بيئة سليمة. وبالتالي، فإن تداعيات التغيرات المناخية تؤثر سلبًا على تحقيق العدالة المناخية من خلال مصادر تلوث الهواء، وما يترتب على ذلك من ارتفاع درجة حرارة الأرض وانتشار آثار الاحتباس الحراري على مستوى العالم. ورغم أن مصادر التلوث تتركز في بعض المناطق أكثر من غيرها، إلا أن تأثيرها يمتد ليشمل الكوكب بأسره، مما يؤدي إلى معاناة البشرية جمعاء من العواقب الوخيمة للتلوث العابر للحدود، وهو ما يعوق تحقيق العدالة البيئية بوجه عام، والعدالة المناخية على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق، فإن الدول المتقدمة، التي تعتمد على استنزاف الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي، تُحدث أضرارًا بيئية تدفع الدول النامية ثمنها، حيث تواجه هذه الأخيرة نضوب مواردها الطبيعية من جهة، وتدهور التنوع البيولوجي والبيئي من جهة أخرى، مما يؤثر سلبًا على قدرتها في الحفاظ على مستوى معيشي ملائم. كما أن الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية يؤدي إلى أنواع متعددة من التلوث، مثل الأمطار الحمضية التي تضر بالإنتاج الزراعي، والتلوث الإلكتروني الناجم عن انتشار الإلكترونيات التي تتسبب في إنتاج مواد غذائية مؤينة، لا سيما في المحاصيل الزراعية مثل البقوليات والفواكه. بالإضافة إلى ذلك، تحدث تغيرات كبيرة في مصادر المياه العذبة نتيجة التسريبات الناجمة عن استخدام المياه الصناعية والنفايات النووية، مما يزيد من تفاقم الأزمة البيئية على مستوى العالم.

وفي ضوء هذه التحديات، تبرز أهمية دراسة الموضوع من منظور القانون الدولي، من خلال تسليط الضوء على الجهود الدولية المبذولة لضمان الأمن الغذائي في إطار العدالة المناخية، بما يحفظ حقوق الإنسان. وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض أهم الاتفاقيات المتعلقة بالحق في الغذاء والأمن الغذائي، وعلاقتها بالمؤتمرات والاتفاقيات الدولية حول التغيرات المناخية، إضافة إلى تحليل الجهود الدولية والوطنية المبذولة في هذا المجال.

بناءً على ذلك، تطرح الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تؤثر التغيرات المناخية على تحقيق الأمن الغذائي؟ وما هي الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق العدالة المناخية وحماية مقومات الأمن الغذائي؟

سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال هذه الدراسة، بالاعتماد على منهج وصفي لتحديد معالم العدالة المناخية والأمن الغذائي في ضوء القانون الدولي، إلى جانب منهج تحليلي لدراسة وتحليل النصوص القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة، وذلك وفق المحاور التالية:

المبحث الأول: مقومات العدالة المناخية والأمن الغذائي في القانون الدولي

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في ظل تحديات التغيرات المناخية.

2. المبحث الأول: مقومات العدالة المناخية في القانون الدولي

خلال العقود الثلاثة الماضية، تصدر موضوع التغيرات المناخية وتأثيراته المشهد في مجال العلاقات الدولية والعمل المشترك لتحقيق الاستدامة البيئية، باعتباره قضية عالمية تهدد مصالح جميع الدول، بغض النظر عن مكانتها من حيث القوة والنفوذ. وقد سعت الأمم المتحدة، ولا تزال، إلى عقد مؤتمرات قمة تجمع معظم دول العالم بهدف صياغة سياسات واستراتيجيات عالمية موحدة لمواجهة التغير المناخي. وأسفرت هذه الجهود عن إبرام العديد من الاتفاقيات المهمة التي شددت على ضرورة التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري (أو ارتفاع درجة حرارة الأرض) عبر تقليص الانبعاثات الغازية، وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون.

وانطلاقاً من هذا الاهتمام العالمي المشترك، أضحت قضية تغير المناخ من أبرز التحديات التي تواجه البشرية في هذا القرن، حيث لم يعد هناك شك في ارتفاع معدلات درجات الحرارة عالمياً، بل أصبح واقعاً ملموساً لدى الجميع. وبالتالي، أصبح البحث عن سبل مواجهته ضرورة حتمية، خاصة وأن تغير المناخ يعدّ أحد أخطر النتائج الناجمة عن السلوك غير المسؤول للإنسان تجاه البيئة. فعلى الرغم من الإنجازات التنموية الكبيرة، فإنها بقيت قاصرة عن مراعاة التوازن البيئي، إذ استندت إلى المنافسة غير العادلة، فضلاً عن الإفراط في الإنتاج والاستهلاك.

وتتجلى آثار التغيرات المناخية بوضوح في العديد من المؤشرات المقلقة، مثل الجفاف الشديد والمجاعات في بعض الدول الإفريقية، والأعاصير العنيفة، وموجات الحر القاسية التي أثرت على مناطق مختلفة حول العالم. ويشكل ذلك تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي، مما يعرض الدول النامية (دول الجنوب) وكذلك الدول المتقدمة، التي تعدّ من أبرز المساهمين في التغير المناخي، لمخاطر جسيمة على مستوى تحقيق أمنها الغذائي. بناءً على ذلك، أصبحت العدالة المناخية محورًا أساسيًا في النقاشات الدولية، حيث تُطرح بانتظام في المؤتمرات العالمية والاتفاقيات الأممية المعنية بمكافحة التغيرات المناخية. ولم تعد هذه القضية تُصنف فقط كمشكلة بيئية أو فيزيائية، بل تحولت إلى مسألة ذات أبعاد سياسية وأخلاقية جوهرية، تهدد حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في السكن، والغذاء، وسائر متطلبات العيش الكريم.

وفي ظل الأهمية المتزايدة لتحقيق العدالة المناخية، تبرز العديد من التساؤلات على الساحة الدولية، خاصة مع حلول اليوم العالمي للأرض في 22 أبريل من كل عام. وتشمل هذه التساؤلات مفهوم التغيرات المناخية، ومعنى العدالة المناخية وأهدافها، ومدى كفاية وعدالة التمويل المناخي في مواجهة تداعيات هذه الظاهرة. كما تطرح قضايا تتعلق بمسؤولية الدول الكبرى المسببة للاحتباس الحراري، ومعاناة الشعوب الأكثر تضررًا من هذه التغيرات، إضافة إلى تأثيرها على حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الغذاء. علاوة على ذلك، تسهم هذه الأزمات في تأجيج التوترات بين المجتمعات، مما يزيد من مخاطر اندلاع النزاعات المسلحة، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي، وبالنتيجة، الأمن الدولي ككل.

1.2 المطلب الأول: مفهوم العدالة المناخية و أهدافها :

يرتبط مفهوم العدالة (Justice) بمبدأ الإنصاف (Equity)، كما هو موضح في كتاب "العدالة كإنصاف" للمفكر جون راولز (John Rawls)، حيث يُنظر إلى العدالة على أنها توزيع منصف للحقوق والواجبات داخل المجتمع. في المقابل، يرى الفقيه جون لوك (John Locke) أن حقوق الإنسان الطبيعية تتمتع بقوة تفوق أي نظام سياسي، فلا يمكن لأي سلطة أن تلغيها أو تنتقص منها. أما في القانون الدولي، فإن مفهوم الإنصاف يشير إلى العدالة التوزيعية والموضوعية، حيث يُستخدم لضمان تحقيق المساواة في الفرص والموارد بين الدول، مع مراعاة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها¹

¹ شكراني الحسين، "العدالة المائية من منظور القانون الدولي"، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد. 4، سبتمبر 2013، ص ص

وانطلاقاً من هذا المبدأ، سعى مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي إلى وضع آليات فعالة للحد من الارتفاع المتزايد في درجات حرارة الأرض، مع التركيز على تحقيق نوع من العدالة بين الدول والشعوب من خلال الالتزام الجماعي بتحمل المسؤولية. وفي هذا السياق، عُقد أول مؤتمر قمة للعدالة المناخية عام 2000 في لاهاي (Hague) بهولندا، بالتوازي مع الدورة السادسة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي. وقد أكد المؤتمر على أن التغير المناخي ليس مجرد قضية بيئية، بل هو أيضاً قضية حقوقية تؤثر بشكل مباشر على العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومع مرور الوقت، تزايد الاهتمام بالعدالة المناخية، مما أدى إلى عقد مزيد من المؤتمرات وظهور منظمات متخصصة في هذا المجال. وكان من بين أهم التطورات في هذا الإطار تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية عام 2009، والتي تبنت شعار "غَيِّروا النظام، لا المناخ". وقد انتشر هذا الشعار على نطاق واسع بين نشطاء العدالة المناخية، حيث استخدم للدعوة إلى إحداث تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والسياسية المسؤولة عن تفاقم أزمة التغير المناخي.²

الفرع الأول: تعريف العدالة المناخية

العدالة المناخية مفهوم حديث يعالج قضية الاحترار العالمي من منظور أخلاقي وسياسي، على عكس النظرة التقليدية التي تركز على الأبعاد البيئية أو المادية البحتة. وعلى الرغم من تعدد التعريفات لهذا المصطلح، إلا أنها تتفق جميعها على أنه يسعى إلى ضمان التعامل العادل مع البشر والكوكب، من خلال تقليل التغيرات المناخية عبر استراتيجيات التخفيف، التي تهدف بشكل أساسي إلى خفض استخدام الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة، إضافة إلى استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، مثل تطوير محاصيل مقاومة للجفاف لمواجهة انخفاض معدلات هطول الأمطار في بعض المناطق.

http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/A_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua4.pdf

² هشام بشير ، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ، مجلة السياسة و الاقتصاد ، المجلد 16 ، العدد 15 يوليو 2022 ، الصفحات (345-368) ، ص 348 .

وتقوم العدالة المناخية على مبررات أخلاقية وقانونية وعملية، حيث توجد مقاربتان أساسيتان في التعامل مع هذه المسألة من الناحية الأخلاقية: الأولى تستند إلى المفاهيم التقليدية للصواب والخطأ، بينما تعتمد الثانية على منظور العواقب والنتائج، حيث يتم تقييم الإجراءات بناءً على ما تحققه من نتائج متفق عليها دوليًا.

وعلى الرغم من أن مصطلح العدالة المناخية برز مؤخرًا في أجندات العمل المناخي والتنمية، إلا أنه كان محددًا بوضوح في الاتفاقيات الدولية منذ عام 1992، وتحديدًا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مما يؤكد أهمية إدراجه كجزء أساسي من الجهود الدولية لمعالجة تداعيات التغير المناخي.³

يستخدم مصطلح العدالة المناخية للنظر في حقوق الإنسان، والمساواة، والحقوق الجماعية، والمسؤولية التاريخية المتعلقة بتغير المناخ. فهو يسلط الضوء على أسباب وآثار التغير المناخي التي ساهمت في غياب العدالة وتعميق الفجوات في المساواة بين الدول والمجتمعات.

وتنبع أهمية العدالة المناخية من أسسها القانونية والأخلاقية المرتبطة بحقوق الإنسان واحترام كرامة الأفراد، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه في مواجهة التغيرات المناخية. كما تمثل ركيزة أساسية في الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، وتقليل التفاوتات الاجتماعية، والتصدي للانتهاكات البيئية، بهدف تحقيق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية وضمان مستقبل أكثر عدلاً واستدامة للجميع.⁴

برز مصطلح العدالة المناخية نتيجة التوزيع غير المتكافئ لآثار الضارة الناجمة عن الاحتراز العالمي، حيث لا يتم الشعور بهذه التأثيرات بشكل عادل أو منصف بين جميع المجتمعات. وغالبًا ما تكون المجتمعات

³ هديل القطامين، "العدالة المناخية" Climate justice - ، الموسوعة السياسية، 18-10-2021، تاريخ آخر دخول:

01:03 18-03-2023، متاح على الرابط التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

العدالة المناخية

⁴ Climate Justice: An Inclusive Human Rights Approach to Dealing with Climate Change», Anja Mihr

The Hague Institute For Global Justice, 15/10/2014. [2/9/2015].

(<http://www.un.org/climatechange/summit/>)

المهمشة والمحرومة أكثر تأثرًا بتغير المناخ مقارنة بغيرها، رغم أنها الأقل مساهمةً في انبعاثات غازات الدفيئة المسؤولة عن الظاهرة.

على سبيل المثال، تعاني الدول الفقيرة والفئات السكانية الأكثر ضعفًا، ولا سيما الاقتصادات المعتمدة على الزراعة، من تداعيات التغير المناخي بشكل أكبر، رغم أن مسؤوليتها التاريخية عن الانبعاثات الكربونية ضئيلة للغاية. ومن هذا المنطلق، يربط مفهوم العدالة المناخية تأثيرات تغير المناخ بمفاهيم العدالة، والمساواة، وحقوق الإنسان، مع التركيز على حماية الفئات الأكثر تضررًا من خلال تقاسم الأعباء المناخية بإنصاف.

كما أن العدالة المناخية تتقاطع مع أوجه أخرى من العدالة، مثل العدالة البيئية والاجتماعية، وتشمل عدة مبادئ أساسية، منها:

الحفاظ على مناخ آمن للأجيال القادمة.

التوزيع العادل للتكاليف وميزانية الكربون العالمية المتبقية بين الدول.

تلبية الاحتياجات الأساسية لكل فرد، مثل الإسكان، والنقل، والطاقة، لضمان مستوى معيشي كريم ومستدام للجميع⁵.

تمثل العدالة المناخية رؤية شاملة تهدف إلى حل وتخفيف الأعباء غير المتكافئة الناجمة عن التغير المناخي. وكعدالة ذات طابع كوني، تستند إلى الاعتراف بأن المسؤولية التاريخية عن الجزء الأكبر من انبعاثات الغازات الدفيئة تقع على عاتق الدول الصناعية الكبرى، التي تشكل المركز الرأسمالي العالمي. ورغم أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد أقرت المسؤولية الرئيسية لهذه الدول في تقليل الانبعاثات، فإن أنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول الصناعية، مثل الولايات المتحدة، لا تزال تشكل تهديدًا وجوديًا لبقاء البشرية والتنوع الحيوي على مستوى العالم.

وقد استخدم مصطلح العدالة المناخية لوضع التغير المناخي في إطار أخلاقي، حيث لا يُنظر إليه فقط كقضية بيئية أو اقتصادية، بل باعتباره مسألة إنصاف وعدالة تتطلب إجراءات عادلة لضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في بيئة آمنة ومستدامة⁶.

⁵ هديل القطامين، "العدالة المناخية" Climate justice - الموسوعة السياسية، 18-10-2021، تاريخ آخر دخول:

01:03 18-03-2023، متاح على الرابط التالي-<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

⁶ هشام بشير، المرجع السابق، ص 348.

الفرع الثاني : مظاهر عدم المساواة و البحث عن العدالة المناخية

يعكس التنوع الجغرافي والتفاوت في التوزيع السكاني على سطح الأرض اختلافاً في مدى التمتع بالعدالة المناخية، حيث تؤدي بعض العوامل إلى غياب العدالة المناخية، سواء نتيجة سوء استغلال الموارد الطبيعية أو الإفراط في استخدام التكنولوجيا. وفيما يلي أبرز المظاهر التي تكشف عن عدم المساواة في هذا السياق:

الاختلافات الجغرافية: تؤثر طبيعة الموقع الجغرافي على تعرض المناطق للتغيرات المناخية. فالمناطق المنخفضة عن سطح البحر أكثر عرضة للفيضانات، بينما تعاني المناطق القاحلة وشبه القاحلة من موجات جفاف متكررة. في حين أن المناطق الجبلية المرتفعة مهددة بفيضانات البحيرات الجليدية المتفجرة.

تفاوت الحصص التاريخية في انبعاثات الكربون: منذ الثورة الصناعية، اعتمدت الدول الغنية مثل أوروبا والولايات المتحدة على الوقود الأحفوري لتحقيق التنمية، مما جعلها المساهم الأكبر في انبعاثات الغازات الدفيئة. وعلى الرغم من ظهور دول ناشئة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا كمساهمين جدد، إلا أن المسؤولية التاريخية عن ارتفاع درجات الحرارة ما زالت غير متكافئة، وهو ما اعترفت به اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي شددت على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وفقاً لقدرات كل دولة".

التنمية غير المتكافئة بين الدول وداخلها: لا يحصل الجميع على نفس الفرص الاقتصادية أو الموارد، مما يؤدي إلى تفاوت في التنمية. فوفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، تختلف الدول بشكل كبير من حيث متوسط العمر المتوقع، سنوات التعليم، والدخل القومي الإجمالي للفرد، مما ينعكس على قدرتها في مواجهة التغيرات المناخية.

التفاوت في القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ: الدول الغنية لديها إمكانيات مالية وتقنية تسمح لها بالتكيف مع التغيرات المناخية بشكل أفضل من الدول الفقيرة. على سبيل المثال، رغم تعرض كل من هولندا وبنغلاديش لخطر الفيضانات الساحلية، فإن هولندا لديها مهارات هندسية وتمويل كافٍ لحماية أراضيها، في حين أن بنغلاديش تفتقر إلى الموارد، مما يعرض سكانها للتشريد وفقدان سبل العيش.

التفاوت داخل الدول نفسها :حتى داخل الدولة الواحدة، تكون الفئات الأكثر فقرًا هي الأكثر تضررًا من تغير المناخ، حيث تفتقر إلى وسائل التكيف مقارنة بالفئات الأكثر ثراءً، ما يزيد من حدة عدم المساواة المناخية.

الفرع الثالث: مبادئ وأهداف العدالة المناخية
تقوم العدالة المناخية على مجموعة من المبادئ التي اقترتها الجماعة الدولية وتعتبر من أهم المبادئ العامة التي يقوم عليها القانون الدولي ، وتهدف النصوص المتصلة بالعدالة المناخية الى بلوغ مجموعة من الاهداف يمكن تصنيفها على انها اهداف العدالة المناخية ، و عليه سوف نتوقف عند مبادئ العدالة المناخية (اولا) و من ثم نتطرق الى اهداف العدالة المناخية (ثانيا)

أولاً: مبادئ العدالة المناخية

يمكن استخلاص أهم مبادئ العدالة المناخية، وذلك على النحو التالي:

✓ احترام وحماية حقوق الإنسان

تشكل معايير حقوق الإنسان مرجعاً قانونياً عالمياً يُحدد الحد الأدنى من الحقوق المتفق عليها دولياً، مما يجعلها أساساً جوهرياً لتحقيق العدالة المناخية .ويرتبط هذا المفهوم بشكل مباشر بحماية الحقوق الأساسية، مثل الحق في الحياة، والغذاء، والمياه، والمسكن، والصحة، التي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات المناخية. لذا، فإن تحقيق العدالة المناخية يتطلب حماية الفئات الأكثر تأثراً، كالمجتمعات الفقيرة، والسكان الأصليين، وسكان المناطق الساحلية. كما أن احترام حقوق الإنسان في هذا السياق يعزز التعاون الدولي، ويسهم في إرساء مبدأ الإنصاف العالمي لمواجهة آثار التغير المناخي بفاعلية⁷.

✓ الحق في التنمية

⁷ Mary Robinson Foundation – Climate Justice, « Principles of Climate Justice»,

2أُنظر : [23/05/2015]. p.1.

(<http://www.mrfcj.org/about/principles.html>)

أثبتت التجارب الدولية في مواجهة ظاهرة التغير المناخي أهمية البحث عن أسس راسخة لبناء نموذج فعال للتنمية المستدامة. ويستلزم ذلك تعزيز نقل التكنولوجيا، ودعم الاستراتيجيات الهادفة إلى خفض مستويات انبعاثات الكربون، إضافةً إلى تشجيع الاستثمار الأخضر. ويأتي هذا في إطار السعي لتحقيق توازن جهوي يعوض الفجوات في الموارد الطبيعية، والتكنولوجية، والبشرية، مما يضمن تنمية أكثر عدالة واستدامة على المستوى العالمي⁸.

✓ المساواة والعدالة بين الجنسين

أكدت معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بالمساواة بين الجنسين على ضرورة توفير معاملة وحماية قانونية خاصة للمرأة، نظراً لاختلاف تأثير التغيرات المناخية على النساء والرجال، واحتمالية تحمل النساء العبء الأكبر بسبب عوامل بيولوجية وجنسانية، خاصة في الظروف الاقتصادية الهشة. ومن هذا المنطلق، يصبح الاستماع إلى مطالب المرأة ودعم أولوياتها جزءاً أساسياً من تحقيق العدالة المناخية.⁹

✓ الانصاف في تحمل الابعاء و تبعات التغيرات المناخية

لا تزال الجهود مستمرة لتحقيق هذا الهدف من خلال المؤتمرات الدولية المعنية بالمناخ، وذلك لضمان تقاسم تبعات التغيرات المناخية بشكل منصف بين توصلت الدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي وبروتوكول كيوتو إلى ضرورة الالتزام بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، والذي يقتضي تحمل أعباء التغيرات المناخية وفقاً لقدرات كل دولة، وبناءً على مدى مساهمتها في ارتفاع درجة حرارة الأرض من

⁸ Climate Justice: An Inclusive Human Rights Approach to Dealing with Climate Change», Anja Mihr

The Hague Institute For Global Justice, 15/10/2014. [2/9/2015].
(<http://www.un.org/climatechange/summit/>)

⁹ Stefanie Ricarda Roos, Climate Change and Human Rights: What Follows for Corporate

Human Rights Responsibility? <https://about.jstor.org/terms>

خلال مستوى انبعاثاتها الكربونية وبناءً على ذلك، المسببين لها والمتضررين منها، مع مراعاة قدرات كل دولة وإمكاناتها الطبيعية والمادية والبشرية، بما يسهم في تحقيق العدالة المناخية¹⁰

ثانياً : اهداف العدالة المناخية :

تهدف العدالة المناخية إلى تركيز الجهود على التصدي لتغيرات المناخ وآثارها من خلال إدماج القيم الأخلاقية في السياسات المعتمدة، مثل حقوق الإنسان، العدل، والمساواة . كما تسعى إلى تحسين جودة حياة الإنسان الحالية عبر تعزيز حقوقه الأساسية، وتطوير الاقتصاد، وحماية البيئة والصحة، مع ضمان حقوق الأجيال المستقبلية وفقاً لمفهوم التنمية المستدامة . ويشمل ذلك تحقيق العدالة في التوزيع وتعزيز دور الاقتصاد الأخضر، الذي يهدف إلى تحسين الرفاهية البشرية، وتحقيق المساواة الاجتماعية، وتقليل الأضرار البيئية، إضافةً إلى الحفاظ على الموارد البيئية، بما يضمن التوازن بين التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.¹¹

فالعدالة المناخية تتناول مجموعة من الاهداف والقضايا هي :

✓ -تحقيق العدالة بين الدول :

يواجه المجتمع الدولي تحدياً كبيراً فيما يتعلق بالعدالة البيئية، حيث تعاني الدول من غياب العدالة التوزيعية والتعويضية، رغم الإقرار بمبدأ المسؤولية التضامنية المشتركة ولكن المتباينة، الذي يعد أحد الأسس الجوهرية للقانون الدولي للبيئة. فالدول الصناعية والمتقدمة هي المساهم الرئيسي في انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي، بينما تتحمل الدول الفقيرة العبء الأكبر من تداعيات هذه الظاهرة نظراً لضعف إمكانياتها المالية، والبشرية، والتكنولوجية، مما يحد من قدرتها على التكيف مع آثار التغيرات المناخية والتصدي لها بفعالية.¹²

¹⁰ Carol Farbotko^{1*}†, Fanny Thornton^{2,3†}, Monika Mayrhofer^{4†} and Elfriede Hermann^{5†} Climate mobilities, rights and justice: Complexities and particularities, <https://www.frontiersin.org> ›

¹¹ UNEP (2011), Green Economy Report, “Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication”, UNEP Edition, p.16.

¹² Martin Kopp, Guillermo Kerber Et Simone Sinn, «La Justice Climatique: Sens Et Pertinence D’un Enjeu Ethique Pour Les Églises», 4/06/2014, p.1, p.4. [2/9/2015].

✓ تحقيق العدالة بين الأجيال :

ان إزالة الغازات الدفيئة وإعادة تأهيلها إلى مستوياتها الطبيعية، أو ما يعرف في مجال التغيرات المناخية بالهندسة المناخية، تعد عملية طويلة الأمد، مما يعني أن أكثر من ثلاثة أجيال قادمة ستعاني من تداعيات التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، نتيجة لما تسبب فيه الجيل الماضي والجيل الحالي. وهذا يمثل انتهاكاً واضحاً لحقوق الأجيال القادمة في بيئة سليمة ومستدامة. وبما أن القضاء الفوري على التغير المناخي غير ممكن في الوقت الحالي، يصبح من واجب الدول والمنظمات الدولية العمل على تطوير آليات فعالة للتصدي لهذه الظاهرة، ووضع سياسات تضمن وقف انتهاك حقوق الأجيال المستقبلية، من خلال تعزيز العدالة المناخية كأحد أهداف الجهود الدولية الرامية لتحقيق التوازن البيئي والإنصاف بين الأجيال

✓ تحقيق العدالة الاجتماعية:

يشكل تغير المناخ تحدياً كبيراً للعدالة الاجتماعية، حيث إن آثاره السلبية تقع بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر هشاشة والأقل نمواً. ففي الدول النامية، يواجه النساء والأطفال وذوو الاحتياجات الخاصة والسكان الأصليون تحديات جسيمة بسبب ضعف الدخل وتدهور الاقتصاديات الوطنية، مما يجعلهم أكثر تأثراً بتغير المناخ. يعود ذلك إلى الهشاشة الاقتصادية، وضعف البنية التحتية والتكنولوجية، والموقع الجغرافي الذي يجعل هذه الدول أكثر عرضة لارتفاع درجات الحرارة والجفاف المتكرر. على سبيل المثال، عند النظر إلى مشكلة ارتفاع منسوب مياه البحر، نجد أن هولندا قادرة على التصدي لهذه الظاهرة بفضل إمكاناتها المالية والتكنولوجية، مما يمكنها من حماية سكانها عبر بناء السدود والمنشآت المقاومة للفيضانات. في المقابل، تعاني بنغلادش، التي تفتقر إلى الموارد الكافية، من نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى دول أخرى، مما يعكس غياب العدالة المناخية بين الدول ذات الإمكانيات المختلفة.¹³

✓ إلزام الدول المتسببة في التلوث بتحمل المسؤولية عن التغير المناخي :

¹³ climatiques sens et pertinence d'un enjeu éthique pour la fédération protestante de France dans la perspective de paris climat 2015, 1ère version, la Fédération protestante de France, 2014, p.11-12. [2/9/2015]
(http://www.foyerdegrenelle.org/pdf/climat_dossier_FPF_juin2014.pdf)

تسعى العدالة المناخية إلى تحميل الدول الغنية، التي تساهم بشكل رئيسي في تلوث المناخ وأقل تأثرًا بتبعاته، المسؤولية عن الأضرار التي تكبدها الدول الفقيرة نتيجة تفاقم الأزمة. وبناءً على ذلك، تقتضي العدالة المناخية الاعتراف بالتأثيرات غير المتكافئة لتغير المناخ والمسؤولية المترتبة عليها، استنادًا إلى مبدأ أن الجهات المسببة للتلوث يجب أن تتحمل تكلفة تداعياته، بهدف تجنب الإضرار بصحة الإنسان والبيئة.

وفي هذا الإطار، أقرت الأمم المتحدة آلية التمويل المناخي، التي تُعرّف على أنها دعم الجهود الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو مساعدة المجتمعات على التكيف مع آثار تغير المناخ. ويتم توجيه هذا التمويل من الدول الصناعية، التي تمتلك الموارد المالية والخبرات التكنولوجية، إلى الدول النامية الأكثر ضعفًا وفقيرًا، عبر مسارين:

المسار العام: يتم من خلال الحكومات، ويركز على الاستثمارات التي تخدم الصالح العام.
المسار الخاص: يساهم في تمويل مشروعات الاقتصاد الأخضر.

وبموجب اتفاقية باريس لعام 2015، التزمت الدول المتقدمة بتقديم 100 مليار دولار سنويًا للدول النامية، بهدف تخفيف آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، إلا أن هذا الالتزام لم يُنفذ بالكامل¹⁴. وقد أظهرت العديد من الدراسات العلمية أن الدول الصناعية تتحمل مسؤولية 92% من انبعاثات الغازات الدفيئة، في حين أن انبعاثات دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مجتمعة لا تتجاوز 8%.

كما حددت الدراسات أكثر خمس دول مساهمة في الانبعاثات العالمية، وهي:
الصين: مسؤولة عن نحو 30% من إجمالي الانبعاثات.

الولايات المتحدة الأمريكية: تسهم بنسبة 15%.

الاتحاد الأوروبي: يساهم بـ 10%.

الهند: مسؤولة عن حوالي 7%.

روسيا: تساهم بنسبة 5%.

وفي ضوء هذا الواقع، أكدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ (IPCC) على ضرورة أن تتخذ الدول الصناعية إجراءات ملموسة داخل حدودها لمكافحة تغير المناخ، مع التزامها بمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف

¹⁴ العدالة المناخية مسؤولية الدول الصناعية متوفر عبر الرابط <https://draya-eg.org/2022/04/22>

والتكيف، من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وتحقق العدالة المناخية عبر تعزيز القدرة الجماعية والفردية على الاستعداد لمواجهة تغير المناخ، والاستجابة لآثاره، والتعافي منها، إضافة إلى تنفيذ سياسات التخفيف والتكيف بناءً على مستوى الضعف والموارد المتاحة¹⁵. ومن أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق الدول المسببة للانبعاثات الكربونية: تقليل انبعاثاتها من غازات الدفيئة إلى مستويات تمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. توفير التمويل المناخي على المديين القصير والطويل لمساعدة الدول الأكثر تأثراً على التكيف مع تغير المناخ، وتطبيق سياسات تنمية منخفضة الكربون، تنفيذاً للتعهد الذي قُطع في مؤتمر كوبنهاغن 2009 وتم ترسيخه رسمياً في كانكون 2010، والذي ينص على تخصيص 10 مليارات دولار سنوياً خلال الفترة 2010-2012، لترتفع إلى 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020. ضمان نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً على التكيف مع تغير المناخ، والاستفادة من التحول نحو الاقتصاد الأخضر، كزراعة المحاصيل المقاومة للملوحة واعتماد حلول الطاقة النظيفة كفرص فعالة للتكيف

2.2 المطلب الثاني: الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية

انطلقت المشاورات الدولية حول البيئة في مؤتمر ستوكهولم عام 1972 والذي تمخض عنه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإعلان ستوكهولم حول البيئة والتنمية، وأسفر عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، ليتم بعد ذلك التوصل الى عقد المؤتمر العالمي الأول للمناخ برعاية المنظمة الدولية للأرصاد الجوية في عام 1979، ومن اهم نتائجه إنشاء اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ IPCC في عام 1988، هذه اللجنة تعتبر الجهة الدولية المعنية بدراسة ظاهرة تغير المناخ من الناحية العلمية استناداً للعلم المتاح في هذا المجال.

¹⁵ هديل القطامين، "العدالة المناخية" Climate justice - ، الموسوعة السياسية، 18-10-2021، تاريخ آخر دخول:

: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>، متاح على الرابط التالي 01:03 18-03-2023

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

الفرع الأول : اهم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية الغلاف الجوي

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها اللجنة من خلال أعمالها، تم التوافق على إبرام اتفاقية لحماية الغلاف الجوي، والمعروفة بـ اتفاقية الأوزون، والتي تهدف إلى القضاء على الغازات المسببة لظاهرة ثقب الأوزون. كما تمكن المجتمع الدولي من إنشاء الصندوق العالمي للبيئة (Global Environment Facility - GEF)، الذي يهدف إلى دعم الدول النامية ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وتمويل المشروعات البيئية المختلفة.

وُثِّجت الجهود الدولية عام 1992 بتحقيق إنجاز بارز تمثل في التوصل إلى ثلاث اتفاقيات رئيسية تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، وهي:

اتفاقية التنوع البيولوجي

اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ

اتفاقية مكافحة التصحر

وُتِّعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام 1992 اتفاقية ملزمة، حيث تم فتح باب التوقيع عليها خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، ودخلت حيز النفاذ عام 1994، لتشكل الإطار الدولي المنظم لجميع الجهود الرامية إلى مواجهة ظاهرة تغير المناخ والحد من آثارها السلبية¹⁶.

يتمثل الهدف الرئيسي للاتفاقية في "تثبيت تركيز الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستويات لا تؤثر سلبًا على المناخ، وتسمح بالتكيف مع التغيرات المناخية". ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية تعتمد على التفرقة الواضحة بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بالالتزامات والتعهدات وأطر العمل، وذلك استنادًا إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة عام 1992.

وتستند الاتفاقية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها:

¹⁶ هشام بشير، المرجع السابق، ص 05

المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، التي تُقر بأن الدول تتحمل مسؤوليات مختلفة في مواجهة تغير المناخ، بناءً على قدراتها ومستويات انبعاثاتها.

مبدأ الإنصاف والمسؤولية التاريخية (Historical Responsibility)، الذي يعترف بمسؤولية الدول المتقدمة عن الوضع الحالي للمناخ نظرًا لانبعاثاتها التاريخية.

التزام الدول المتقدمة بتقديم التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء قدرات الدول النامية، لمساعدتها في التصدي لآثار تغير المناخ وتعويضها عن الأضرار الناجمة عنه..¹⁷

تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل 197 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، ما جعلها أول معاهدة دولية تتناول تغير المناخ بشكل صريح. وقد أسست الاتفاقية منتدى سنويًا يُعرف بمؤتمر الأطراف "COP"، بهدف تعزيز المناقشات حول السبل الكفيلة بخفض تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، الأمر الذي أدى لاحقًا إلى اعتماد بروتوكول كيوتو واتفاق باريس.

أما عن موقف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من العدالة المناخية و التي تم التوقيع عليها عام 1992، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1994 بعد تصديق 197 دولة عليها، وكان الهدف الأساسي منها الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بحيث لا تؤثر الأنشطة البشرية سلبًا على النظام المناخي للأرض. وبذلك، تُعد هذه الاتفاقية الركيزة الأساسية في القانون الدولي لحماية المناخ، حيث أرسى الأساس الذي تطورت منه جهود الحماية المناخية حتى الوقت الحالي.

وقد ورد في المادة الثالثة من الاتفاقية مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُرشد الأطراف عند اتخاذ أي تدابير لتنفيذ أحكامها، وأبرز هذه المبادئ:

التنمية المستدامة والإنصاف: تحقيق توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة: الإقرار بأن مسؤولية الدول في مواجهة تغير المناخ تختلف وفقًا لإمكاناتها وانبعاثاتها التاريخية.

¹⁷ محمد نصر ، cop27 و محددات الموقف التفاوض المصري ، ملف المصري - العدد 99 - نوفمبر 2022 ، الصفحات

(05-11) ص 08 .

مبدأ الحيطة: اتخاذ تدابير احترازية لمواجهة تغير المناخ، حتى في ظل غياب اليقين العلمي الكامل. وقد أشار الخبراء القانونيون إلى أن هذه المبادئ لا تقتصر على كونها مجرد توجيهات لصياغة الالتزامات داخل الاتفاقية، بل تلعب دوراً جوهرياً في توجيه المفاوضات المستقبلية المتعلقة بحماية المناخ. وقد ظهر ذلك جلياً عندما اعتمد أطراف بروتوكول كيوتو هذه المبادئ كأساس لصياغة أحكامه، حيث أصبحت بمثابة الإطار القانوني والآليات التنفيذية له.¹⁸

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية لعام 1992م تناولت العدالة المناخية تحت مبدأ الإنصاف؛ حيث يشير هذا المبدأ إلى العدل ومفاهيم أخرى مشابهة هي: حماية وتأمين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية ويرجع بعض الفقه الفضل في إبرام الاتفاقية الإطارية إلى هذا المبدأ.¹⁹

الفرع الثاني : البروتوكولات والمؤتمرات الدولية

شهد التعامل الدولي مع التغيرات المناخية عدداً من المحطات المهمة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol

تبنى مؤتمر الأطراف المنعقد في كيوتو باليابان في عام 1997 بروتوكول (كيوتو)؛ حيث يعد بمثابة آلية تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ²⁰ UNFCCC. وقد دخل البروتوكول حيز التنفيذ عام 2007 وبدأت فترة الالتزام الأولي به من عام 2008 حتى عام 2012، ثم فترة الالتزام الثانية من عام 2013 حتى عام 2020. والجدير بالذكر إن الولايات المتحدة - المسئول الأكبر عن الانبعاثات في ذلك

¹⁸ أحمد حميد البدرى، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021م، ط1، ص188.

¹⁹ شكراني الحسين، العدالة المناخية "نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية" متوفر عبر الرابط :

<https://swideg-geography.blogspot.com/2018>

²⁰ هشام بشير، المرجع السابق، ص 06

الوقت - لم تنضم إلى البروتوكول (وقعت ولكن لم تصدق) نظرا لصفته الإلزامية، وتضمنه لأهداف خفض الانبعاثات ، وآلية للمتابعة والالتزام.

2 - مؤتمر بالي عام 2007

دفعت التغيرات الدولية، وبزوغ عدد من الدول النامية اقتصاديا، نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية في ذلك الوقت الدول المتقدمة عام 2007 في مؤتمر بالي بإندونيسيا نحو تبني اتفاقية جديدة لإدراج الدول النامية ضمن الجهد الدولي لمواجهة تغير المناخ وقد تضمنت تشجيع الدول النامية على اتخاذ قرارات واضحة في أطر التعاون لمواجهة التغيرات و اثارها السلبية ،

3 - مؤتمر الأطراف في كوبنهاجن

مثل مؤتمر كوبنهاجن نقطة مفصلية في مواجهة تغير المناخ؛ وذلك بالتطلع الى ارتفاع مستويات الغازات الدفيئة، وتوسع اثار ظاهرة تغير المناخ، وأنه في حالة استمرار النموذج التنموي الحالي المؤسس على أنشطة كثيفة الانبعاثات فإن الحياة على كوكب الأرض ستتأثر بصورة كبيرة، و للحفاظ على المناخ الذي يوفر حياة عادية على كوكب الارض يجب التحول نحو مسار تنموي وفقا لنموذج عالمي جديد. من الملاحظ، أن المفاوضات المكثفة لم تسفر منذ خطة عمل بالي عن التوصل إلى توافق حول عناصر واضحة لخطة عمل جديدة للتعامل مع تغير المناخ. وقد سعت الرئاسة الدنماركية إلى انقاذ المؤتمر بطرح وثيقة تم التفاوض حولها على مستوى الرؤساء بمشاركة محدودة جدا .

4 - مؤتمر ديربان جنوب أفريقيا

نجحت ضغوط الدول المتقدمة في الدفع نحو ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني جديد للتعامل الدولي مع تغير المناخ، يؤسس على جهد دولي شامل، ونجحت في قيادة مسار تشاوري، ثم طرح صفقة في نهاية مؤتمر ديربان تتضمن: إنشاء صندوق تمويل جديد للدول النامية واطلاق مسار تفاوضي و تشاوري لتحديد حجم الفجوة المتقدمة بين مسؤولياتها وما قامت بتنفيذه

5-مؤتمر باريس - COP21 2015

استمرت المفاوضات حول عناصر الاتفاق الجديد، ولم تنجح في التوصل إلى مسودة أولية مقبولة أو قابلة للتفاوض، على الرغم من تكثيف الاجتماعات التفاوضية، حتى الوصول إلى مؤتمر باريس عام 2015 والذي نجحت الرئاسة الفرنسية في إدارته، و خلاص الى :

أ- تحديد هدف البقاء دون 2 درجة كمتوسط لارتفاع درجات حرارة الكوكب، مع العمل للبقاء في حدود 1.5 درجة، والوصول للحد الأعلى للانبعاثات في أسرع وقت، وتحقيق الحياد الكربوني Carbon neutrality خلال النصف الثاني من القرن الحالي.

ب- تخفيف الارتباط بين الاتفاق الجديد والاتفاقية الإطارية، سعياً نحو التخلص التدريجي من الاتفاقية الإطارية، واعتبار اتفاق باريس المرجعية الدولية الوحيدة²¹.

ج- التخفيف من التفرقة بين الدول المتقدمة والنامية سواء في المسؤوليات أو الالتزامات، والتخلص من مبدأ المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن الوضع الحالي لتغير المناخ مع تقديم تيسيرات محددة المدة للدول النامية لتواكب المتطلبات الجديدة.

د- الاعتماد على المنهجية الصاعدة Bottom-Up approach بحيث تقدم كل الدول (باستثناء الدول الجزرية والأقل نمواً) تعهدات محددة لخفض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ، يتم تنفيذها على مدار خمس و أو عشر سنوات، مع تقديم تقارير دورية كل سنتين عن حجم التنفيذ، وإنشاء آلية متابعة ضمان الالتزام وتفعيل عملية مراجعة شاملة ودورية لحصر التعهدات وضمان توافقها مع هدف الاتفاق حول درجات الحرارة بداية من عام 2023 .

هـ- إدراج بند حول الخسائر والأضرار وفقاً لمطالب الدول الجزرية، وبند حول آليات الاستجابة وفقاً لمطلب السعودية) بهدف دعم تنويع الاقتصادات المعتمدة على النفط والبترو.

و- الاعتراف بالتنفيذ المشترك للالتزامات والتعهدات للمجموعات (الاتحاد الأوروبي)، كما تراعي وضع الولايات المتحدة الداخلي؛ حيث تسمح بصيغ مختلفة للانضمام.

²¹ هشام بشير، المرجع السابق، ص 07

ز- إنشاء سوق جديد لتجارة الانبعاثات سوق للكربون ، ينقسم إلى شقين: الأول طوعي ميسر، والثاني، تحت الإدارة الكاملة لسكرتارية الاتفاقية ومن الملاحظ أن الاتفاقية تتضمن عددا من البنود المبهمة، والتي تتسع لمختلف التفسيرات، وعلى رأسها الخاصة بتحديد أهداف الاتفاقية، سواء ما يتعلق بهدف درجة الحرارة، وتعزيز القدرة على التكيف، والعمل على توجيه التدفقات المالية الدولية للتوافق وجهود خفض الانبعاثات والتكيف وبناء القدرة على الصمود للتعامل مع آثار تغير المناخ. ومع ذلك نجح اتفاق باريس، في إرساء قواعد جديدة ومعايير إضافية، وفرض التزامات على الدول النامية مقابل تخفيف التزامات الدول المتقدمة، وأنشأ إطار دولي يضم كافة الدول دون تفرقة حقيقية²².

6- مؤتمر جلاسجو COP26 2021

نجح مؤتمر جلاسجو في دفع التوافق حول الموضوعات التفاوضية العالقة من اتفاق باريس، والتوصل لاتفاق حول عدد كبير من الموضوعات على رأسها التكيف والتمويل. كما نجحت الرئاسة البريطانية في التحضير وإدارة المؤتمر، واستغلت التوافق الأخير في إطار مجموعتي G7 و G20 ومواقف الإدارة الأمريكية الجديدة لتحقيق نصر سياسي في موضوع المناخ، واحتياج الدول النامية للتمويل في مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا. كذلك، استطاعت بريطانيا إعادة صياغة شكل المؤتمر؛ حيث ركزت على إطلاق عدد كبير من المبادرات وعملت على ضمان مشاركة وزارية واسعة من مختلف الدول في المسار غير الرسمي، مع الترويج لهذا المسار بدرجة أعلى من المسار التفاوضي²³.

وقد أسفر المسار التفاوضي لمؤتمر جلاسجو عن التوصل إلى ثلاثة قرارات شاملة ، قرار لكل من مؤتمر أطراف اتفاقية تغير المناخ، COP26 ومؤتمر أطراف اتفاق باريس، ومؤتمر أعضاء بروتوكول كيوتو، ، فضلا عن القرارات الخاصة بموضوعات أجندة المفاوضات لكل مؤتمر من المؤتمرات الثلاث (حوالي 75 قرار. كما صدر عن المسار غير الرسمي الذي دعمته الرئاسة البريطانية بصورة كبيرة حوالي 30 مبادرة أو

²² محمد نصر ، المرجع السابق ، ص 09 .

²³ مؤتمر الاطراف لاتفاقية التغير المناخي قمة الارض 26 متوفر عبر الرابط.

بيان مشترك للدول والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، نتيجة عقد عدد كبير من ورش العمل والموائد المستديرة. كما قدمت عدة دول متقدمة على رأسها الولايات المتحدة، واليابان تعهدات جديدة للتمويل، وبصفة خاصة لتمويل جهود التكيف في الدول النامية، بلغت حوالي 1.6 مليار دولار لسنة 2021، كما تعهدت بمضاعفة تمويل جهود التكيف خلال السنوات الخمس التي تليها، وتضمنت تلك التعهدات تمويل إضافي لصندوق التكيف، وصندوق الدول الأقل نمواً، مع إشارة إلى التزام الدول المتقدمة برفع حجم تعهداتها الرسمية بحيث يتجاوز الدعم الإجمالي من الدول المتقدمة عتبة الـ 100 مليار دولار سنوياً (وهو هدف كان من المفترض تنفيذه بداية من عام 2020 وحتى عام 2025 تضمنت تعهدات التمويل المعلنة، إعلان الرئيس الأمريكي في أبريل 2021 مضاعفة تمويل تغير المناخ مقارنة بفترة الإدارة السابقة ليصل إلى 5.7 مليار دولار سنوياً لتصل تعهدات الولايات المتحدة إلى 11.7 مليار دولار سنوياً، بما في ذلك مضاعفة التمويل لمشروعات التكيف مع تغير المناخ في الدول النامية.

و بمنحجه اخرى تعهدت اليابان بزيادة تمويل المناخ بقيمة 10 مليار دولار خلال السنوات الخمسة القادمة إضافة للتعهد الياباني السابق بتوفير وحشد 60 مليار دولار للسنوات الخمس القادمة، مع تخصيص 14.8 مليار منها لدعم جهود التكيف، مع تخصيص النسبة الأكبر منها لدعم جهود الدول الآسيوية للتعامل مع تغير المناخ في مجالي خفض الانبعاثات، والتكيف مع الآثار السلبية. في حين تعهدت المملكة المتحدة بالوصول إلى 11.6 مليار دولار سنوياً، وتعهدت كندا بمضاعفة مساهمتها السنوية في تمويل المناخ لتصل إلى 5.3 مليار دولار، كذلك، تعهدت استراليا بمضاعفة حجم تمويل المناخ للدول النامية. أما بالنسبة لحجم مساهمات دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 في تمويل المناخ، فقد بلغت حوالي 27 مليار دولار عام 2020، وأعلنت المفوضية الأوروبية زيادة حجم التمويل بقيمة 4 مليار يورو حتى عام 2027 فضلاً عن تخصيص مليار يورو لدعم الحفاظ على الغابات، وتقديم 100 مليون يورو لصندوق التكيف. كما تعهدت إسبانيا بزيادة حجم مساهماتها المالية بقيمة 50% بحلول عام 2025 مع المساهمة بـ 30 مليون دولار في صندوق التكيف، وتعهدت الدنمارك برفع قيمة مساهمتها المالية السنوية لتصل إلى مليار دولار بداية من عام 2023، مع توجيه النسبة الأكبر منها للحفاظ على الغابات ومشروعات

أضف إلى ما سبق، ركزت الدول المتقدمة على تمويل التكيف باعتباره مؤشر على اهتمامها بالدول الأقل نمواً والدول النامية، رفعت التعهدات المقدمة لصندوق التكيف بما يتخطى هدف مجلس إدارة الصندوق ، علماً بأن المشروعات المدرجة على أعمال الصندوق تبلغ قيمتها 300 مليون دولار،²⁵

3. المبحث الثاني: العدالة المناخية و الأمن الغذائي

لا شك في ان التغيرات المناخية التي تعرفها الكرة الارضية اليوم جراء النشاط البشري المتزايد و ارتفاع درجة حرارة الارض و عدم استقرارها له من الاثر البالغ ما يؤثر على تمتع البشر بحقوقهم الانسانية بصورة متساوية بالنظر الى اختلاف الظروف الجغرافية الاقتصادية و الاجتماعية لمختلف الدول و خاصة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و السائرة في طريق النمو ، الامر الذي ينعكس على الانتاج الزراعي و على القدرة على توفير الغذاء للفئات الأكثر تضرراً و دول الجنوب ، الامر الذي يطرح و بشدة مسألة تحقيق الأمن الغذائي وتأثير التغيرات المناخية في ظل غياب العدالة المناخية التي يصبو المجتمع الدولي الى تحقيقها من خلال المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية خاصة قمم مؤتمرات الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة للتغير المناخي

و عليه سنتوقف عند الامن الغذائي من منظور القانون الدولي في مطلب أول و من ثم نخصص المطلب الثاني الى تنأثر الامن الغذائي بالتغيرات المناخية و البحث عن تحقيق عدالة مناخية لبلوغ عدالة غذائية من خلال الزام الدول بالعمل على الحد من اثر التغيرات المناخية و الالتزام بالمسؤوليات الدولية في المطلب الثاني

1.3 المطلب الأول: الأمن الغذائي وأبعاده في القانون الدولي :

²⁴ مؤتمر الاطراف لاتفاقية التغير المناخي قمة الارض 26 متوفر عبر الرابط .

<https://www.un.org/ar/climatechange/cop26>

²⁵ محمد نصر ، cop27 و محددات الموقف التفاوض المصري ، ملف المصري - العدد 99 - نوفمبر 2022 ، الصفحات

(05-11) ص 08

كان أول اهتمام رسمي بمفهوم الأمن الغذائي من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 1974، وذلك عقب الأزمة العالمية لعام 1970، مما جعله قضية محورية ذات أهمية بالغة، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد للدول النامية على الواردات الغذائية لتلبية احتياجات سكانها.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الأمن الغذائي وفقاً للمفكرين والهيئات الدولية، حيث اختلفت هذه التعريفات بحسب الزوايا التي يُنظر من خلالها إلى الأمن الغذائي، سواء من منظور اقتصادي، اجتماعي، أو سياسي.

الفرع الأول: تعريف الامن الغذائي

لم تظهر اهتمامات النصوص و الاتفاقات الدولية بفكرة الامن الغذائي في غياب الأمن العام الدولي الا بعد مؤتمر استكهولم 1972 و بعد اخذ المنظمات الدولية دورها الهام في المجتمع الدولي ، اين تركزت مجموعة من المفاهيم الجديدة و الاهداف التي تسعى الى تحقيقها من بينها تحقيق الامن الغذائي الذي وضعت له تعريفات عديدة نقتف عند اهم التعريفات

اولا -تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي: حيث عرفته على أنه ” القدرة على توفير الإمداد الكافي من الغذاء ”..فالتركز هنا كان فقط على توفير الغذاء أي مدى كفايته للشعوب بغض النظر عن السبل المعتمدة، سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو الاستيراد.

ثانيا تعريف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة: عرفت الأمن الغذائي على انه توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة." ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أثار انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية²⁶

²⁶ الامن الغذائي في الدول العربية متوفر عبر الرابط : <https://www.amf.org.ae/files/amf.org.ae/publications>

و بناء عليه فان الأمن الغذائي يتحقق: "...عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة ²⁷...

مما لا شك فيه ان الأمن الغذائي المطلق يختلف عن الأمن الغذائي النسبي في جوهر مفهوم كل منهما؛ فالأمن الغذائي المطلق يشير إلى إنتاج الدولة لكامل احتياجاتها الغذائية محليًا، بحيث يعادل أو يتجاوز الطلب المحلي، وهو ما يعادل الاكتفاء الذاتي الكامل. ومع ذلك، فإن هذا التحديد المطلق يواجه انتقادات عديدة نظرًا لعدم واقعته في ظل التغيرات الاقتصادية والمناخية.

أما الأمن الغذائي النسبي، فيعني قدرة الدولة على توفير احتياجاتها الغذائية كليًا أو جزئيًا، مع ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، مما يتيح تأمين الغذاء من خلال تنويع مصادره وفقًا للموارد المتاحة والقدرات الاقتصادية ²⁸..

و انطلاقًا من التعاريف السابقة فان الامن الغذائي يقوم على مجموعة من الابعاد سنتوقف عندها فب
الفرع الموالي :

الفرع الثاني : أبعاد الأمن الغذائي :

رغم الاختلاف بين الهيئات الدولية الواضعة لمفهوم الأمن الغذائي و ما يتضمنه من أبعاد، إلا أنه يمكن أن نحدد له الأبعاد التالية : توافر الغذاء و جودته ، و استدامته،

اولا : توافر الغذاء Disponibilités alimentaires

يعتمد تحديد مفهوم توافر الغذاء على التمييز بينه وبين الكفاية من الغذاء، إذ يؤدي الخلط بينهما إلى صعوبة في قياس مؤشرات توافر الغذاء، والتي تعد عنصرًا أساسيًا في تحديد حالة الأمن الغذائي . كما أن

²⁷ محمد نعمان نوفل، "اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات"، سلسلة اجتماعات خبراء التنمية ب، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، 2007، ص.08.

²⁸ ابتسام رمضاني ، تداعيات ظاهرة التغير المناخي على الأمن الغذائي للدول الافريقية ، مجلة العلوم السياسية و القانون ،

العدد02 مارس 2017 ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، متوفر عبر الرابط

<https://www.democraticac.de/?p=44427>

توافر الغذاء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي، مما يجعل دقة التحديد عاملاً مهماً في وضع السياسات والتدخلات المناسبة لضمان تحقيق الأمن الغذائي²⁹.

و من اجل الجمع بين بعد توافر الغذاء و الحصول عليه و تعدد الوسائل لتحقيق ذلك التوافر الذي لا ينفصل عن جودة الغذاء كما راينا في مضامين التعاليف التي اشرنا اليها سابقا فانه يمكن التمييز بين توافر الأغذية و الوصول اليها³⁰

1- **توافر الأغذية**: يشير إلى توفر كميات كافية من المواد الغذائية من خلال إنتاجها المحلي أو عبر الأسواق المحلية، بحيث تلبى احتياجات السكان، بما في ذلك حالات الطوارئ. وتعتمد بعض الدول على المعونات الغذائية لسد العجز، كما تساهم الأغذية البرية والهدايا في تعزيز توافر الغذاء. وعلى المستوى الوطني، يعتمد توافر الغذاء على الإنتاج المحلي والمخزون الاستراتيجي والواردات، بما في ذلك المساعدات الغذائية.

2- **الوصول إلى الغذاء**: الحصول على الغذاء هو قدرة الأسرة على تأمين المواد الغذائية في السوق من مصادر دخل الأسرة أو من خلال مصادر أخرى ، وهذا يؤكد على أهمية القوة الشرائية للفرد داخل الدولة و مايمكن ان توفره من اعانات و مساعدات

2.3 المطلب الثاني : تأثير العدالة المناخية على الحق في الغذاء الكافي

لقد أشرنا في بداية الدراسة إلى أن التغيرات المناخية أثرت على الحالة الطبيعية للبيئة بما في ذلك البيئة البرية و المائية و الهوائية و هذه العناصر تتصل اتصالاً وثيقاً بسلامة المحاصيل الزراعية و جودتها ووفرتها هذه المحاصيل التي تعتبر المصدر الرئيسي للأغذية بالإضافة الى الثروة الحيوانية و السمكية ، وكلما

²⁹ World Food Programs, *Emergency Food Security Assessment Handbook*, (second edition ,2009),

www.wfp.org, p23

³⁰ نظام معلومات الأمن الغذائي في السودان متوفر عبر الرابط : <http://fsis.sd/SD/AR/FoodSecurity/Pillars>

كان هنالك تأثير لهذه الانواع الاحيائية و النباتية بالتغيرات المناخية من حيث الوفرة او الجودة كان هنالك تأثير مباشر على وفرة الغذاء و نوعه ، و من ثم فان التهديدات التي تشكلها التغيرات المناخية عدم الانصاف في تحمل مخاطرها و اثارها ينعكس سلبا على توفر الامن الغذائي و عناصره .

الفرع الأول : تأثير مصادر توفر الغذاء بالتغيرات المناخية و غياب العدالة البيئية

تتأثر مصادر الغذاء بتنوعها سواء تعلق الامر بالانتاج الزراعي او الحيواني او التنوع البيولوجي بتغير و ارتفاع درجة الحرارة و الاحتباس الحراري الي يعد محو التغيرات المناخية التي تتسبب في غياب العدالة المناخية و من ثم تشكل تهديدا على الامن الغذائي الدولي

أولا : تأثير تغير المناخ على الإنتاج الزراعي

نظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه النشاط الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، فإنه يسهم من جهة في توفير الغذاء للاستهلاك، ومن جهة أخرى في إتاحة فرص العمل، مما يعزز القدرة على الحصول على الغذاء . إلا أن كلا الجانبين يواجهان تهديدات جراء التغيرات المناخية، حيث يتأثر الإنتاج الزراعي سلباً، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض دخل العمال الزراعيين، لا سيما في دول الجنوب والدول النامية، التي تعد الأكثر عرضة لعدم الأمن الغذائي بسبب تأثر أو انعدام مصادر الغذاء نتيجة التقلبات المناخية³¹.

من بين الآثار السلبية التي تترتب على التغيرات المناخية في القطاع الزراعي، نجد أن ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية أدى إلى انخفاض إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية في عدة دول. فعلى سبيل المثال، تراجع إنتاج الأرز في بنغلادش بنسبة 30%، بينما انخفض إنتاج القمح بنسبة 50%، وفقاً لإحصائيات حكومة بنغلادش لعام 2005. وتشير التوقعات المستقبلية إلى استمرار انخفاض إنتاج

³¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية ، 2007-2008محرارة تغير المناخ ، التضامن في عالم منقسم//http:

لعدد من المحاصيل الأساسية للأمن الغذائي بحلول عام 2030، ومن أبرزها القمح في جنوب آسيا، والأرز في جنوب شرق آسيا، والذرة في جنوب إفريقيا³².

بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة، تؤدي التغيرات المناخية إلى كوارث طبيعية مثل الجفاف، الفيضانات، والأعاصير، والتي تلحق أضرارًا جسيمة بالمحاصيل الزراعية. على سبيل المثال، شهدت الأرجنتين تآكلًا متزايدًا في التربة وتصحّرًا بسبب ارتفاع درجات الحرارة، مما تسبب في خسائر كبيرة في إنتاج محصول فول الصويا عام 2004. كما تعرضت أستراليا لفترة جفاف حاد، أدت إلى انخفاض إنتاج الأرز وارتفاع أسعاره إلى مستويات غير مسبوقة³³،

نتائج هذه التأثيرات المناخية على المحاصيل الزراعية لا خلاف على أنها تهدد الأمن الغذائي و

استقرار .

ثانيا : تأثير تغير المناخ على الإنتاج الحيواني

تعاني الثروة الحيوانية من خسائر كبيرة نتيجة التغيرات المناخية، حيث يؤدي الطقس المتطرف والكوارث الطبيعية غير المتوقعة، مثل الفيضانات أو الجفاف، إلى نفوق الحيوانات أو انتشار الأمراض القاتلة والممكنة بينها. كما تتأثر الثروة الحيوانية بعوامل غير مباشرة، مثل نقص الأعلاف الناتج عن تلف المحاصيل الزراعية ونقص موارد المياه. وتعد إفريقيا وشرق آسيا، خاصة المناطق الصحراوية والجبلية، الأكثر تضررًا، مما يجعل قدرتها على تحقيق أمنها الغذائي أكثر صعوبة.

أما الثروة السمكية، فتواجه تحديات تغير التوزيع المكاني لمخزون الأسماك بسبب هجرتها بحثًا عن ظروف معيشية مناسبة. كما أن تحمض المحيطات يؤدي إلى انخفاض أعداد الأسماك، مما يؤثر بشكل

³² تقرير عن التنمية في العالم، 2010، التنمية و تغير المناخ ، (منشورات البنك الدولي للإنشاء و التعمير، واشنطن ، ،
(http://www.worldbank.org/wdr، 2010)ص

³³ تقرير التنمية الإنسانية، 2007-2008، مخرارية تغير المناخ ، التضامن في عالم منقسم، متوفر عبر الرابط :

مباشر على توفر الغذاء، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الأسماك في نظامها الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع منسوب سطح البحر يحمل آثارًا اجتماعية واقتصادية كبيرة³⁴.

ثالثا : تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي:

في تقريره أمام الدورة الـ 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005، أشار الأمين العام الأممي كوفي عنان إلى أن فقدان التنوع البيولوجي يحدث بمعدل غير مسبوق داخل الدول وعلى مستوى العالم، مما يشكل مصدر قلق بالغ. وأوضح أن هذا التدهور لا يقتصر على آثاره البيئية، بل يمتد ليؤثر سلبًا على الحق في الصحة، وسبل كسب العيش، والإنتاج الغذائي، وتوفير المياه النقية، كما يزيد من ضعف المجتمعات أمام الكوارث الطبيعية والتغير المناخي.

ويؤكد هذا الطرح ضرورة تحرك المجتمع الدولي لمواجهة المخاطر والتحديات الناجمة عن التغير المناخي، إما عبر اتخاذ تدابير وقائية، أو تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات الحتمية، نظرًا لأهمية التنوع البيولوجي في تأمين سبل العيش، وتعزيز الأمن الغذائي، وضمان استدامة الموارد المائية. فالتنوع البيولوجي يعد مورداً أساسياً يساعد الدول على بناء أمنها الغذائي، إلا أن تأثيره بالتغيرات المناخية يهدد تلك الإمكانات.

وبما أن للتغيرات المناخية تأثيرات خطيرة على مصادر الغذاء، بما في ذلك المحاصيل الزراعية، والإنتاج الحيواني، والتنوع البيولوجي، فإن ذلك يمثل خرقاً للالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول، والتي تنص على الحق في الغذاء الكافي، والحق في المياه النقية. ويتجلى هذا الانتهاك سواء من خلال التعمد في تلويث البيئة، مما يؤدي إلى اختلال التوازن المناخي، أو من خلال التقصير في مواجهة آثار التغير المناخي، والتي تعود أسبابها بالدرجة الأولى إلى الأنشطة البشرية في الدول المتقدمة.

الفرع الثاني : خرق الالتزام بحماية الحق في الغذاء الكافي و الحق في الماء

³⁴ Christoph Bals , Sven Harmeling , Michael Windfuhr, *Climate Change ,Food Security and The Right to Adequate Food* , op cit, p 89

لا جدال في ان حقوق الانسان مرتبطة بوجوده ووجوده مرتبط بمدى توفر الغذاء و الماء ، و لعل اهم التزام يقع على المجموعة الدولية هو العمل على توفير الغذاء و الماء بالشكل الكافي ، لكن التغيرات المناخية و التسبب فيها يعد خرقا لهذا الالتزام الدولي

اولا خرق الالتزام بحماية الحق في الغذاء الكافي

تم النص على الحق في الغذاء الكافي بشكل صريح في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، وبشكل ضمني في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ويقصد به أي -الحق في الغذاء الكافي- توافره (بما في ذلك إمكانية أن يطعم الفرد ذاته من الموارد الطبيعية) والمتيسر لجميع الأفراد الخاضعين لسلطة دولة ما. ونفس الأمر ينطبق على هذا الحق فهو يندرج ضمن الحقوق التي تفترض التزامات إيجابية من طرف الدولة من خلال ضمانها التحرر من الجوع وأن تتخذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منه، حتى في أوقات الكوارث الطبيعية أو غيرها³⁵

وبسبب التغيرات المناخية تفيد التقديرات أن انتاجية المحاصيل ستخفض مما سيزيد من خطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الفقيرة من العالم، فالفقراء الذين يعيشون في بلدان نامية معرضون بصفة خاصة للتأثر بحكم اعتمادهم المفرط في غذائهم وأرزاقهم على موارد تتأثر بالمناخ³⁶ وحسب المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء جان زيغلر في تقريره الصادر عام 2008 ، أكد على ازدياد تهديد الأحداث المناخية القاسية لموارد الرزق والأمن الغذائي، مما يتطلب إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمحرومة.

³⁵ لتعليق العام رقم 12 (1999) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الغذاء الكافي (المادة 11) ، الفقرة 6 .

³⁶ <https://archive.ipcc.ch › figure-spm-4> Intergovernmental Panel on Climate Change

وحسب تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام 2015 حول " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 :تقييم التقدم والمتفاوت³⁷، فإنه أربعة من كل خمسة من الفقراء يعيشون في بلدان معرضة للكوارث الطبيعية وذات مستويات عالية من التدهور البيئي. حيث تزداد صعوبة الأحوال المعيشية لأولئك المحرومين بفعل الفيضانات، وموجات الجفاف، والعواصف التي تدمر الأصول، والأراضي، والثروة الحيوانية والمحاصيل، والإمدادات الغذائية، وصعوبة الوصول إلى خدمات الصحة والإصحاح والتعليم، وكلها عوامل تسهم في خلق مشكلة الجوع.

ووفقا لتوقعات نفس المنظمة أي منظمة الأغذية والزراعة، فإن تغير المناخ قد يسفر عن خفض الناتج الزراعي بنسبة تصل إلى 30 في المائة في إفريقيا و21 في المائة في آسيا، وتمثل الآثار على سبل العيش الزراعية الزيادة الرئيسية في الفقر الناجمة عن تغير المناخ³⁸.

و إلى غاية سنة 2019 افادت التقارير أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ متعثرة في مسيرتها نحو تحقيق أكثر من نصف الأهداف، إذا لم تحرز تقدما سوى بقدر ضئيل أو لم تحرز أي تقدم في مجال القضاء على الجوع و الامر نفسه في اجزاء كبيرة من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث سيعيش نحو 9 من كل 10 ممن يعيشون في فقر مدقع في العالم بحلول عام 2030³⁹

ثانيا : خرق الالتزام بحماية الحق في الماء و تفعيله

الى جانب الحقوق الأخرى التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، يُعد الحق في الماء من الحقوق الأساسية للإنسان، وهو ذو أهمية كبيرة تستوجب من المجتمع الدولي إبلاؤه اهتمامًا ورعاية خاصة.

³⁷ منظمة الأغذية والزراعة. 2015. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم-تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 : تقييم التقدم المتفاوت .

³⁸ تقرير البنك الدولي 2015 حول إدارة آثار تغير المناخ على الفقر موجات الصدمات:متوفر عبر الرابط .

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22787>

³⁹ تقرير البنك الدولي ، "نظرة عامة على الفقر (www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview)"

وقد تناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هذا الحق في تعريفاته، مشيرًا إلى أن لكل فرد الحق في الحصول على مصدر آمن للمياه، على أن تكون هذه المياه مأمونة، وكافية، ومتاحة بسعر مناسب، بما يضمن له حياة صحية وكريمة ومنتجة، مع ضرورة الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي تساعد في إعادة إنتاج المياه وضمان استدامتها⁴⁰

وتُشكل التغيرات المناخية تهديدًا مباشرًا للحق في الماء، حيث تسببت في فقدان الكتلة الجليدية وتقلص الغطاء الثلجي، مما أدى، وفقًا لتقرير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة الصادر عام 2006، إلى تأثير سلبي على أكثر من سدس سكان العالم.

إضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يُحرم نحو 1.1 مليار شخص من إمكانية الوصول الآمن للمياه الصالحة للشرب، مما سيجعل الأمراض والاعتلالات الصحية أكثر انتشارًا. ولا يقتصر الخطر على ندرة المياه بسبب التغيرات المناخية فقط، بل يتفاقم بفعل عوامل أخرى مثل تدهور البيئة، الفقر، انعدام المساواة، والنمو السكاني، مما يزيد الضغط على موارد المياه المتاحة.⁴¹

الفرع الثالث : افاق تحقيق العدالة المناخية من خلال جهود منظمة الامم المتحدة :

لم يعد هنالك من قضية تشغل الرأي العام العالمي و تترجع على المشهد الدولي اكثر من قضية التغيرات المناخية و اثرها على الامن الدولي من خلال استتباب الامن الغذائي و الأمن المائي و بصورة عامة الحفاظ على الأمن البيئي الذي يساهم في استقرار الامن العام العالمي ، الامر الذي يجعل من مسألة التغيرات المناخية و تحقيق العدالة المناخية القضية البيئية الأكثر إلحاحا في القرن 21 ، القضية التي ارتبطت بالامن المناخي و ما يتصل به من تقسيمات الامن العام بما في ذلك الامن الانساني ، اذ يعمل

⁴⁰ برنامج الامم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2006، ص 3 متوفر عبر الرابط

<https://www.un.org/hdr06>

⁴¹ برنامج الامم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2006

تحقيق الامن المناخي و العدالة المناخية على كبح الاضطرابات الاجتماعية والصراعات الإقليمية بين الدول⁴².

الامر الذي جعل من قضية تغير المناخ تطرح و بشكل شبه دائم على جدول اعمال مختلف المنظمات و المؤتمرات الدولية و على رأسها منظمة الامم المتحدة و اخذت حيزا مهما في بناء استراتيجيات و السياسات العامة للدول انطلاقا من الوفاء بالتزاماتها الدولية الواردة في الاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ التي صادق عليها ، و في السياق ذاته تظهر جهود المنظمات غير الحكومية و كبار الخبراء الدوليين و العلماء من خلال اعمالهم المتواصلة في مجال ضبط الاطار القانوني للنشاط السياسي، عبر عديد التقارير و الدراسات و الابحاث التي تتمحور حول التغيرات المناخية و اثرها على الوضع العام الانساني و الرفع من مستوى الوعي العام ، الامر الذي افضى الى الاقرار بواجب التعاون الدولي لإيجاد الحلول لقضية التغيرات المناخية ، مع تكثيف الدراسات والأبحاث و عقد المؤتمرات، وتوقيع الإتفاقيات التي من شأنها توحيد الجهود الدولية، ومواجهة هذه المشكلة تحقيقا للعدالة المناخية و مبدأ الانصاف بين الشعوب⁴³

ان تنامي الوعي العالمي وما عرفه المشهد الدولي من تداعيات ومخاطر ناجمة عن تغير المناخ اصبحت مكافحة تغير المناخ إحدى التحديات الجوهرية في السياسة البيئية الدولية، ، وما صاحبها من جديد لتحقيق الحفاظ على الحياة البشرية في حاضرها و مستقبلها، الامر الذي يطرح و بشدة ضرورة التكيف مع الظاهرة ، والعمل على اعتماد مصادر جديدة للطاقة من أجل تحقيق افضل حماية للبيئة في اطار البحث عن الاستدامة، وهي الافاق التي تسعى المجموعة الدولية الى بلوغها و التي نتوقف عند أهمها .

1-التكيف مع تغيّر المناخ:

⁴²أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة -دول القرن الإفريقي-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-،2014-2013ص40 .

⁴³نفس المرجع ، ص 40 .

يعرف التكيف على انه : "تعديل في النظم الطبيعية و البشرية في مواجهة ظواهر مناخية حالية أو مستقبلية أو تأثيرا بغية التخفيف من المخاطر الناتجة عنها أو استغلال الفرص المتاحة"⁴⁴. ويرى مجموعة من الباحثين أن قدرة المجتمع الدولي على التكيف مع التغيرات المناخية الحالية والمتوقعة تتوقف على مستوى الثروة في المجتمع، والتعليم وقوة المؤسسات والمقدرة على الوصول إلى التقنيات⁴⁵.

و عليه فان إستراتيجية العمل على تثبيت انبعاثات الغازات الدفيئة من أجل الحد من تغير المناخ وبيدأ تحقيقه من خلال فرض بداية العمل على خفض الانبعاثات، والقيام بخطوات أخرى نحو التخفيف الكلي لتعاضم التغيرات القائمة بالفعل بشكل أكبر، والتي يمكن وقفها على مدى العقود القليلة القادمة، فإذا لم يبدأ التخفيف الآن ومجدية، فإن تكلفة التكيف بعد 20 أو 30 سنة من الآن ستصبح أكثر عبثا وصعوبة للدول الأكثر فقرا⁴⁶.

وفي ظل هذا التأكيد على الحاجة إلى الحد من تغير المناخ المستقبلي، و إلى مساعدة الأكثر ضعفا على التكيف مع ما يمكن تجنبه، يقع الواجب الدولي على كاهل الفاعلين الدوليين في تحديد طبيعة السياسات التي ستساعد على الوصول إلى النتائج التي يسعى إليها لتحقيق التكيف والأخذ بعين الاعتبار مخاطر تغير المناخ على المستوى الإقليمي والدولي من خلال تقييم قابلية التأثير بتغير المناخ، التكنولوجيات الملائمة للحد منه ، وتقييم القدرات الدولية ، والممارسات المحلية والإجراءات الحكومية للتصدي لتغيرات المناخ .

2-فرض ضرائب على انبعاثات غاز الفحم:

تعرف بضريبة الكربون، إذ يقوم تسعير الكربون بطبيعة الحال على حساب القيمة الاجتماعية للكربون وفق طريقتين:

⁴⁴ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية، 4 البيئة من أجل التنمية، بيروت، 2007، ص.6

⁴⁵ محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: "الآثار و السياسات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء-ب-العدد 29، ص.24، 2007

⁴⁶ مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، الدورة العاشرة، الأمم

13، ص 2009 جانفي 15، A/HRC 10/61، المتحدة

إن المطالبة بفرض ضريبة الكربون تستند إلى كونه وسيلة اقتصادية مهمة، تمثل إحدى الأدوات المالية الهامة لمواجهة تغير المناخ، تقوم على استخدام الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها تخلق حوافز اقتصادية تدفع بخفض الانبعاثات، حيث سيتوجب على الجهات المطلقة للغازات عند فرض الضريبة الكربونية أن تدفع ثمن كل طن من الانبعاثات تقوم بتوليدها بناءً على سقف الانبعاثات الإجمالي الذي تحدده الحكومة بإصدار تراخيص التلوث، التي تحول للشركات الحق في إطلاق كمية معينة من الانبعاثات الكربونية⁴⁷

1- الاستثمار في الطاقات المتجددة لأجل مستقبل مستدام :

تصاعدت في الآونة الأخيرة المخاوف العالمية من استمرار تداعيات التغيرات المناخية، ودخول البشرية مرحلة العد العكسي، مما جعل الأنظار تتجه للبحث عن مصادر جديدة للطاقة يعول عليها بأن تكون الخيار الإستراتيجي، والبديل الجديد للطاقة مستقبلاً تضمن مواجهة تغير المناخ و تحقيق الاستدامة. تشكل الطاقات المتجددة ممثلة في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة النووية وغيرها، أكثر التكنولوجيات المتاحة لتخفيض الانبعاثات الغازية، فحسب إحصاءات توقعات الطاقة فإن استخدام الطاقة النظيفة قد ساعدت على تخفيض الانبعاثات بما يقرب من 56 جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون، على نحو يكشف عن إمكانات الطاقة النظيفة في التخفيف من آثار تغير المناخ. وبالنسبة للطاقة النووية، فقد شهد العالم توجهاً كبيراً نحو الطاقة النووية كوسيلة لمواجهة تغير المناخ، في هذا الشأن قال "دافيد رشوبشري" رئيس قسم التخطيط والدراسات الاقتصادية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية: "إن المخاوف بشأن تغير المناخ هي أحد العوامل التي تدفع البلدان إلى الأخذ بالقوى النووية أو توسيع استخدامها".

من جانب آخر يقول "ميخائيل تشوداكوف" الخبير بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن القوى النووية هي التكنولوجيا الوحيدة المنخفضة الكربون المتاحة اليوم، التي يمكن اعتمادها على نطاق واسع

⁴⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2007-2008 مخارية تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، الأمم

المتحدة، نيويورك،

وبقدرات كبيرة للمساعدة على مواجهة التحدي العالمي للمناخ والطاقة، إذ نجد أن توليد الكهرباء من القوى المائية والنووية ومن الرياح هو الأقل انبعاثاً لثاني أكسيد الكربون، وبذلك فإن الطاقة النووية هي الخيار الأمثل للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ بأكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف .

بناء على ما ذكر ، فإن مزيجاً من التكنولوجيات والطاقات المتجددة سيكون ضرورياً من أجل تحقيق مستويات التخفيف المناسبة المحددة في سيناريوهات التثبيت المعدة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، و من ثمة مكافحة تغير المناخ⁴⁸ .

2- تطبيق ممارسات الزراعة المراعية للمناخ والتوسع في الغابات

تشير الدراسات إلى أن الأنشطة الناجمة عن التوسع الزراعي تسبب في إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء، وللتقليل من هذه الغازات يمكن اعتماد العديد من الوسائل، أهمها:

- استخدام آليات التكيف التي تقاوم تغير المناخ، وذلك من خلال أنشطة بعينها كاستخدام أنواع المحاصيل المقاومة للجفاف أو الملوحة، استخدام موارد المياه على نحو أكفأ، والتحسين في إدارة الآفات، ويمكن أن تشمل التغييرات في الأنماط الزراعية تقليص استخدام الأسمدة وتطوير إدارة إنتاج الأرز

- يمكن للزراعة أن تسهم بصورة إيجابية في تخفيف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق امتصاصه، حيث تشير التقديرات إلى أن مساهمة الأراضي المحصولية في امتصاص الكربون خلال العشرين إلى الثلاثين سنة القادمة تتراوح بين نحو 450 إلى نحو 610 ملايين طن من الكربون كل عام، بتطبيق أساليب أفضل في إدارة الأراضي كتحسين تسميد التربة وإدارة المياه، ومكافحة التعرية كما يمكن أن تلعب الزراعة دوراً في تقليص احتراق الوقود الأحفوري باستخدام وقود الكتلة الحية، فالأعشاب سريعة النمو والبذور الزيتية والمخلفات الزراعية تتيح إمكانات كبيرة كبديل لتوليد الطاقة

4. خاتمة:

⁴⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،خريطة طريق بالي: المسائل الرئيسية قيد التفاوض، منشورات الفريق المعني بالبيئة والطاقة أيلول 2008، ص22 .

العدالة المناخية والأمن الغذائي من منظور القانون الدولي

تعتبر الجهود الدولية التي بذلت و لا تزال في سبيل حماية البيئة الطبيعية من اثار النشاط الانساني عليها و ما تسفر عنه من اختلالات اصابته الكائن البشري و الحيواني باختلالات تهدد امن و سلامة الانسان في العيش على الكرة الارضية ، السبيل الامثل الذي انتهجته المجموعة الدولية من اجل مواجهة الوضع و التصدي لمختلف الظواهر التي نتجت عن تهور الانسان في استغلال الموارد الطبيعية و تطور التكنولوجيا و استخداماتها على مختلف الأصعدة .

ان تناول ظاهرة التغير المناخي و الوقوف على ما حققته البحوث العلمية في مسبباتها و نتائجها ادى بالفاعلين على الساحة الدولية الى اتخاذ مواقف تحسب لصالح البشرية من حيث الاتفاقيات و العهود التي ابرمت ، ومن حيث الاليات التي استحدثت لمواجهة ارتفاع درجة حرارة الكون و محاربة اثارها من فقر و جفاف و نقص في تحقيق الامن الغذائي ، هذه الجهود ارتقت الى البحث عن تحقيق العدالة المناخية للحفاظ على الامن الغذائي و الامن المائي بغية الحفاظ على العدالة الاجتماعية من خلال تفعيل مبادئ الانصاف الدولي و تحمل المسؤوليات .

لقد نجح المجتمع الدولي ولو نسبيا في تقليص التهديدات البيئية و ضبط الفواعل المؤثرة في التغيرات المناخية من خلال مجمل النصوص و الاتفاقيات التي تم تناولها ومن خلال تبني استراتيجية تؤسس على الحوكمة والمضي في تنمية مستدامة تدعم الاستثمار و الاقتصاد الاخضر الذي لالا يتناقى و مبادئ حماية البيئة بما في الجوانب المناخية التي لها تأثيرات على الاجيال الحاضرة و المستقبلية ، وكما ورد في سياق البحث فان الامن الغذائي باعتباره امتداد لحق اساسي من حقوق الانسان يتصل وجودا وعدما بالأوضاع المناخية فان تحقيق العدالة المناخية حتما يفضي الى تحقيق عدالة غذائية اذا ما تم تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتق الدول وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة و المتبينة و عليه يمكننا ان نخلص الى مجموعة من النتائج نوردتها موجزة فيما يلي :

-اصبح موضوع العدالة المناخية يتقدم المواضيع الدولية ويطرح بشدة على مختلف الاجندات الدولية

و يشكل اولوية في تبني الاستراتيجيات المستقبلية لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق العدالة البيئية .

-يشكل مفهوم العدالة المناخية مضمونا يجمع بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، اذ ينصرف مفهوم ومبادئ العدالة المناخية الى تحقيق حماية اضافية لحقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية،

-تحقيق العدالة المناخية يعتبر من احدث المناهج و الوسائل الكفيلة بتحقيق الانصافلا و التوزيع العادل لتحمل الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضرراً من جراء التغيرات المناخية،

-تتأثر الحقوق المرتبطة بالحياة ، الغذاء و الماء تأثراً مباشراً بالتغيرات المناخية و تحقيق الامن الغذائي او الامن المائي في اطار الأمن العام بتحقيق العدالة المناخية

-و بناء عليه يمكننا الاشارة هنا الى الجهود التي بذلت في قمة الارض 27 بشرم الشيخ 2022 و النقاشات المكثفة التي عرفتها القمة و التي حتما اعطت بعض المؤشرات على ضرورة ادراج بعض التعديلات على الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ و ادراج العدالة المناخية كمبدأ عام يلزم جميع الدول الأطراف ، وتفعيل مبدأ المسؤولية الملقاة على الدول المتقدمة

-العمل على ادراج العدالة البيئية بما في ذلك العدالة المناخية ضمن الاهداف المسطرة للشرعة الدولية لحقوق الانسان و تفعيل مبدأ الانصاف الدولي كفاعل أساسي في القانون الدولي لتحقيق الاستدامة البيئية وحماية حقوق الانسان

5. قائمة المراجع:

المؤلفات :

1- علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع، 1439هـ/ 2019م، ط1،

2- أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021م، ط1،

المذكرات

أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة -دول القرن الإفريقي- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2013-2014 .

المقالات

- 1- شكراني الحسين ، "العدالة المائية من منظور القانون الدولي"، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد. ، 4 سبتمبر 2013، ص ص 74-113 .
- هشام بشير ، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ، مجلة السياسة و الاقتصاد ، المجلد 16 ، العدد 15 يوليو 2022 ، الصفحات (368-345) .
http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/A_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua4.pdf
- 2- إيمان عبد العظيم عبد الرحمن المرأة والعدالة المناخية، ملف المصري - العدد 99 -نوفمبر 2022 ، الصفحات (49-44) .
- 3- محمد نصر ، cop27 و محددات الموقف التفاوض المصري ، ملف المصري - العدد 99 -نوفمبر 2022 ، الصفحات (11-05) .
- 4- محمد نعمان نوفل، "اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات"، سلسلة اجتماعات خبراء التنمية ب، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، 2007،
- 5- ابتسام رمضاني ، تداعيات ظاهرة التغير المناخي على الأمن الغذائي للدول الافريقية ، مجلة العلوم السياسية و القانون ، العدد 02 مارس 2017 ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، متوفر عبر الرابط <https://www.democraticac.de/?p=44427>

المواقع الالكترونية :

- 1- هديل القطامين، "العدالة المناخية" Climate justice - ، الموسوعة السياسية، 2021-10-18، تاريخ آخر دخول: 2023-03-18 01:03، متاح على الرابط التالي-[https://political-encyclopedia.org/dictionary/العدالة المناخية](https://political-encyclopedia.org/dictionary/العدالة%20المناخية)

- 3- شكراني الحسين، العدالة المناخية "نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية" متوفر عبر الرابط :
4- <https://swideg-geography.blogspot.com/2018>
- 5- الامن الغذائي في الدول العربية متوفر عبر الرابط : amf.org.ae
› publications › files › <https://www.amf.org.ae>
- 6- نظام معلومات الأمن الغذائي في السودان متوفر عبر الرابط :
[/http://fsis.sd/SD/AR/FoodSecurity/Pillars](http://fsis.sd/SD/AR/FoodSecurity/Pillars)
- 7- العدالة المناخية مسؤولية الدول الصناعية متوفر عبر الرابط -draya
<https://draya-eg.org/2022/04/22>

التقارير الدولية

- 1- مؤتمر الاطراف لاتفاقية التغير المناخي قمة الارض 26 متوفر عبر الرابط.
<https://www.un.org/ar/climatechange/cop26>
- 2- مؤتمر الاطراف لاتفاقية التغير المناخي قمة الارض 26 متوفر عبر الرابط.
<https://www.un.org/ar/climatechange/cop26>
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية ، 2007-2008م حاربة تغير المناخ ، التضامن في عالم منقسم
<http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr0708.shtml>
- 4- تقرير عن التنمية في العالم ، 2010 التنمية و تغير المناخ ، (منشورات البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، واشنطن ، ، <http://www.worldbank.org/wdr>)، 2010
- 5- تقرير التنمية الإنسانية ، 2007-2008م حاربة تغير المناخ ، التضامن في عالم منقسم ، متوفر عبر الرابط :
<https://static.un.org/ar/esa/hdr/hdr0708.shtml> ،
- 6- تقرير الأمين العام ، في جو من الحرية أفسح : صوب تحقيق التنمية و الأمن و حقوق الإنسان للجميع ، (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة ، 29 الأمم المتحدة ، 2005)
لتعليق العام رقم 12 (1999) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الغذاء الكافي (المادة 11) ، الفقرة 6 .
- 7- منظمة الأغذية والزراعة . 2015 . حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم -تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 : تقييم التقدم المتفاوت .
- 8- تقرير البنك الدولي 2015 حول إدارة آثار تغير المناخ على الفقر موجات الصدمات: متوفر عبر الرابط
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22787> .

- 9- تقرير البنك الدولي ، "نظرة عامة على الفقر "
(www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview)
 - 10- برنامج الامم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2006 ، متوفر عبر الرابط
<https://www.un.org/hdr06>
 - 11- برنامج الامم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2006
 - 12- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية، 4 البيئة من أجل التنمية، بيروت، 2007.
 - 13- مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، الدورة العاشرة، الأمم 13.، ص 2009 جانفي 15، A/HRC 10/61،
المتحدة،
 - 14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2007-2008 محاربة تغير المناخ: التضامن
الانساني في عالم منقسم، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007
 - 15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خريطة طريق بالي: المسائل الرئيسية قيد التفاوض، منشورات الفريق المعني
بالبيئة والطاقة أيلول، 2008.
- مراجع باللغة الأجنبية :
- ¹ Climate Justice: An Inclusive Human Rights Approach to Dealing with Climate Change», Anja Mihr The Hague Institute For Global Justice, 15/10/2014.
(<http://www.un.org/climatechange/summit/>)
 - 2- Christoph Bals , Sven Harmeling , Michael Windfuhr, Climate Change , Food Security and The Right to Adequate Food
 - 3- Mary Robinson Foundation – Climate Justice, « Principles of Climate Justice»,
(<http://www.mrfcj.org/about/principles.html>)
 - 4-Stefanie Ricarda Roos , Climate Change and Human Rights: What Follows for Corporate Human Rights Responsibility? <https://about.jstor.org/terms>
 - 5- Carol Farbotko^{1*}, Fanny Thornton^{2,3†}, Monika Mayrhofer^{4†} and Elfriede Hermann^{5†} Climate mobilities, rights and justice: Complexities and particularities, <https://www.frontiersin.org>
 - 6-UNEP (2011), Green Economy Report, “Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication”, UNEP Edition, p.16.

7-Martin Kopp, Guillermo Kerber Et Simone Sinn, «La Justice Climatique: Sens Et Pertinence D'un Enjeu Ethique Pour Les Églises», 4/06/2014, p.1, p.4. [2/9/2015].

8-food and agriculture organization of the united nations | 2015 Climate change and food security: risks and responses, <https://www.fao.org>

9-climatiques sens et pertinence d'un enjeu éthique pour la fédération protestante de France dans la perspective de paris climat 2015, 1ère version, la Fédération protestante de France, 2014, (http://www.foyerdegrenelle.org/pdf/climat_dossier_FPF_juin2014.pdf)

10-World Food Programs, Emergency Food Security Assessment Handbook, (second edition ,2009), www.wfp.org, ,

11-<https://archive.ipcc.ch> › figure-spm-4 Intergovernmental Panel on Climate Change